



N/Réf. 15/1/4/56 - 192/2024

La Mission permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève présente ses compliments au Bureau du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, et en référence à sa note en date du 29 avril 2024 sur la protection des droits de l'homme du COVID-19, a l'honneur de lui faire parvenir ci-joint la réponse communiquée par le Ministère des Affaires Sociales relative au sujet mentionné ci-dessus .

La Mission permanente du Liban compte sur la gracieuse indulgence de l'estimable Bureau du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme vis-à-vis du dépassement involontaire des délais.

La Mission permanente du Liban saisit cette occasion pour renouveler au Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, l'assurance de sa haute considération.

Genève le 13 juin 2024



Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme
Palais Wilson
Rue des Pâquis, 52
1201 Genève

OHCHR REGISTRY

14 JUIN 2024

Recipients : Rule of Law
A. Hattori
G. S
Enclosure : N. Halm

حقوق الإنسان

الأمانة العامة

٦٧٩١
٥٥٤٧٧
فقط

الجمهورية اللبنانية

وزارة الشؤون الاجتماعية

الوزير

٥٩/٤٣٣

٢١ ايار ٢٠٢٤

جانب: مديرية المنظمات الدولية والمؤتمرات

والعلاقات الثقافية

الموضوع: طلب معلومات حول تعزيز وحماية حقوق

الإنسان في التعافي من جائحة كورونا

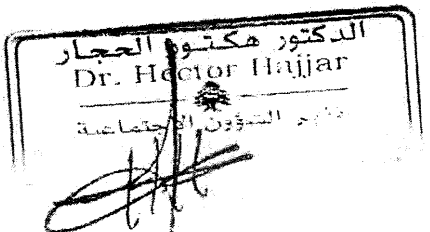
عطفًا على كتابكم رقم 8/762 (ب) بتاريخ 2024/5/21 ذات الصلة بكتاب بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف رقم 8/256 تاريخ 2024/5/2 والمتعلق بالحصول على معلومات حول أفضل الممارسات في مساهمة التنمية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التعافي من جائحة كورونا، نلفت انتباهكم إلى أن جائحة كورونا قد تزامنت في لبنان مع ما يلي:

- ظروف عسيرة على البلد لجهة إعلان الثورة في تشرين الأول 2019 مع ما تلى ذلك من إقفال طرقات وغيرها من الأحداث الأمنية المتتالية
- بدء الإنهيار الاقتصادي وإقفال المصارف
- الإقفال العام والمعلومات المتسارعة حول الجائحة والخوف والتخبط
- حصر التدخلات فيما يخص الجائحة بوزارة الصحة العامة، وغياب التمويل الخاص بالجائحة عن وزارة الشؤون الاجتماعية
- قرار الإقفال في وزارة الشؤون الاجتماعية خلال الجائحة، أو الحضور المتقطع بهدف الحماية من نقل العدوى، ناهيك عن الغياب بسبب المخالطة مع من هم في دائرة الشك بالإصابة
- تآكل رواتب العاملين في الإدارات العامة/الوزارات بما فيهم وزارة الشؤون الاجتماعية بفعل تغير سعر صرف العملة ما انعكس ضعف أو غياب قدرة الموظف على الإلتحاق بوظيفته مما دفع أصحاب القرار لتحديد دوامات العمل بالحد الأدنى

بناء على ما تقدم، لا بد من الإشارة إلى أن مساهمة وزارة الشؤون الاجتماعية، فيما يخص حماية حقوق الإنسان في سياق التعافي من جائحة كورونا، تكاد لا تذكر بسبب الظروف المذكورة أعلاه. مع التأكيد على أهمية برامج التنمية المختلفة والناشطة في الوزارة وغير المرتبطة مباشرة بالتعافي من جائحة كورونا

وزير الشؤون الاجتماعية

د. هكتور الحجار



12 JUN 2024

٧٦٤
مديرية المنظمات الدولية
والمؤتمرات والعلاقات الثقافية

رقم الوارد